اعتراضات الشيخ محمد بن علي الجرجاني كان حيا ٧٣٠هـ النحوية في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: المجرورات أنموذجًا

صفاء عبد الأمير نايف
جامعة بابل – كلية الآداب

أ.د. وائل عبد الأمير الحربي
جامعة بابل – كلية الآداب

البريد الإلكتروني Email : Wael.alharbi@uobabylon.edu.iq
art240.safaa.abdalameer@student.uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الاعتراضات النحوية– الشيخ محمد بن علي الجرجاني– المجرورات – ابن الحاجب.

كيفية اقتباس البحث

نايف ، صفاء عبد الأمير، وائل عبد الأمير الحربي، اعتراضات الشيخ محمد بن علي الجرجاني كان حيا ٧٣٠هـ النحوية في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: المجرورات أنموذجًا، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Sheikh Muhammad bin Ali al-Jurjani's grammatical objections in his book "Arab Investigations in Explaining al-Kafiya al-Hajibiyya: "The Majruraat as an Example

Safaa Abdul Amir Nayef
University of Babylon-
College of Literature

Prof. Dr. Wael Abdul Amir Al-Harbi
University of Babylon- College of Literature

Keywords : Grammatical objections - Sheikh Muhammad bin Ali Al-Jurjani - Majrurat - Ibn Al-Hajib.

How To Cite This Article
Nayef, Safaa Abdul Amir, Wael Abdul Amir Al-Harbi, Sheikh Muhammad bin Ali al-Jurjani's grammatical objections in his book "Arab Investigations in Explaining al-Kafiya al-Hajibiyya: The Majruraat as an Example", Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Grammatical objections are a manifestation of grammatical thinking among Arab grammarians. Among the scholars in whose scientific efforts objections appeared is Sheikh Muhammad bin Ali al-Jurjani (who was alive in 730 AH). In most of his objections, he justified his objection with evidence through which he revealed the scientific ability to state his grammatical opinion. For this reason, I devoted myself in this study to (Sheikh Muhammad bin Ali al-Jurjani's grammatical objections in his book Al-Mabahith Al-Arabiyyah fi Sharh Al-Kafiya Al-Hajibiya: Al-Majruraat as a model), especially since he often makes Ibn Al-Hajib's opinions a field for his objections, which prompted me to collect his grammatical objections in Al-Majruraat to be an example of his efforts in objection, criticism, and diligence. In this

study, I relied on the descriptive approach in dealing with the issues that Sheikh Al-Jurjani objected to. I begin with what Ibn Al-Hajib said, then I mention his objection to it with the evidence that prompted him to object, and I explain what he sees as more appropriate in his view, and then discuss the issue in light of what the scholars have mentioned, arriving at forming an opinion on it by balancing the statements. I divided this research into two sections, the first section: was the biography of the Sheikh and his works, and the second section: the objections of Sheikh Muhammad bin Ali Al-Jurjani in the grammatical issues of the Majrurat, then I concluded the research with a set of results, and I appended the research with a list of sources and references that I used in writing this research.

ملخص البحث:

إنَّ الاعتراضات النحوية مظهر من مظاهر التفكير النحوي عند النحويين العرب، ومن العلماء الذين ظهر الاعتراض في جهودهم العلمية الشيخ محمد بن علي الجرجاني (كان حيًا ٧٣٠هـ)، إذ كان في أغلب اعتراضاته يعلِّل اعتراضه بأدلة يكشف بواسطتها عن القدرة العلمية في بيان رأيه النحوي، ولهذا عكفتُ في دراستي هذه **(اعتراضات الشيخ محمد بن علي الجرجاني النحوية في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: المجرورات أنموذجًا)**، ولاسيَّما أنَّه كثيرًا ما يجعل من آراء ابن الحاجب ميدانا لاعتراضاته، ممَّا دفعني إلى جمع اعتراضاته النحوية في المجرورات لتكون مثالًا عن جهوده في الاعتراض والنقد والاجتهاد. وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في معالجة المسائل التي اعترض الشيخ الجرجاني فيها، فأبدأ بقول ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ومن ثُمَّ أذكر اعتراضه عليه مع الأدلة التي دعته إلى الاعتراض، وأبيّنُ ما يراه أَوْلَى في نظره، ومن ثُمَّ مناقشة المسألة في ضوء ما ذكره العلماء، وصولًا إلى تكوين رأي فيها عن طريق الموازنة بين الأقوال، وقد قسَّمت هذا البحث على مبحثين، المبحث الأول: كان ترجمة الشيخ ومصنفاته، والمبحث الثاني: اعتراضات الشيخ محمد بن علي الجرجاني في المجرورات من المسائل النحوية، ثُمَّ ختمت البحث بمجموعة من النتائج، وذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع التي استعنت بها في كتابة هذا البحث.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمدًا طيبًا مباركًا فيه كما يُحبُّ ربنا ويرضى، على نعمه وآلائه التي لا تعد ولا تحصى، والصَّلاة والسَّلام على أشرف خلقه سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد.

إنَّ مِن نِعَمِ الله الدائمة على أمَّة العرب أنَّه شرَّف العربية بالقرآن؛ إذ جعلها لغة كتابه الكريم، وهذا التشريف هو السبب الأساس الذي من خلاله تخلّدت العربية بقواعدها، وجعل أبناءها يسعون إلى صياغة القواعد النحوية التي تحفظ العربية. تقوم الاعتراضات النحوية على دراسة جهود السابقين وقراءتها قراءة نقدية تتغيا بيانَ الصوابِ وبيانَ ما هو أصح في الاستعمال اللغوي من جهة أو في التوجيه النحوي من جهة أخرى، وذلك من خلال ما يقدمونه من أدلة نقلية أو عقلية في اعتراضاتهم على بعضهم، ومن العلماء الذين ظهر الاعتراض في جهودهم العلمية الشيخ محمد بن علي الجرجاني (كان حيا ٧٣٠هـ)، **والهدف من دراسة اعتراضات الشيخ الجرجاني**؛ لأنّني قد لمستُ في كتابه موضوع البحث ظاهرة الاعتراض على آراء النحويين السابقين واضحة جليَّة، وقد كان الشيخ محمد بن علي الجرجاني في أغلب اعتراضاته يعلِّل اعتراضه بأدلة يكشف من خلالها عن قدرة علمية في بيان رأيه النحوي، ولهذا عكفتُ في دراستي هذه (**اعتراضات الشيخ محمد بن علي الجرجاني النحوية في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: المجرورات أنموذجًا**)، ولاسيَّما أنَّ الشيخ محمد بن علي الجرجاني كان كثيرًا ما يجعل من آراء ابن الحاجب ميدانا لاعتراضاته، ممَّا دفعني إلى جمع اعتراضاته النحوية في المجرورات لتكون مثالا عن جهوده في الاعتراض والنقد والاجتهاد. وقد اقتضى ذلك مني تتبع المسألة في أقوال النحويين والمفسرين لبيان موقع اعتراض صاحبنا من المسألة المدروسة.

تظهر أهمية هذا البحث في الكشف عن اعتراضات الشيخ الجرجاني في كتابه هذا، ولاسيما أن كتابه هذا لم يسبق ان دُرس لأنه مما حُقِّق حديثا فلم يسبق لأحد من الدارسين _على حد علمي_ أن وقف على آرائه النحوية فيه؛ ومن ثم فقد عزمت على دراسة اعتراضاته النحوية التي تبين قدرته على النقد والتقويم وطرح الاراء النحوية الجديدة؛ ليكون ذلك إضافة للدرس النحوي لعالم جليل القدر هو الشيخ محمد بن علي الجرجاني.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في معالجة المسائل التي اعترض الشيخ الجرجاني فيها، فأبدأ بقول ابن الحاجب ومن ثُمَّ أعرض كلام الشيخ محمد بن علي الجرجاني في شرحه، ثُمَّ أذكر اعتراضه عليه والأدلة التي دعته إلى الاعتراض، ثُمَّ أبيّنُ ما يراه أَوْلَى في نظره، ومن ثُمَّ انتقل إلى مناقشة المسألة في ضوء ما ذكره العلماء، مبتدئا بالمتقدمين وصولا إلى

المتأخرين من النحويين، حتَّى تنتهي بي دراسة المسألة إلى تكوين رأي فيها من خلال الموازنة بين الأقوال تحت عنوان: ترجيح الباحث.

وقد قسَّمت هذا البحث على مبحثين، المبحث الأول: كان عن ترجمة الشيخ ومصنفاته، ومكانته العلمية وأهمية كتابه (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية)، ووقفت عند منهجه في الاعتراض والنقد.

وفي المبحث الثاني درستُ: اعتراضات الشيخ محمد بن علي الجرجاني في المجرورات من المسائل النحوية، ثُمَّ ختمت البحث بمجموعة من النتائج، وذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع التي استعنت بها في كتابة هذا البحث، ولا بد من التنبيه على أنني لم أترجم لابن الحاجب لشهرته وكثرة الترجمة له ولاسيَّما في شروح كتابه: الكافية في علم النحو.

المبحث الأول

ترجمة بالعلامة محمد بن علي الجرجاني وكتابِه (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية)

اسمه ونشأته:

الشيخ ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني محتدا الأسترآباذي الغروي، ولد في مدينة أسترآباذ، وسكن مدينة الحلة ونشأ فيها[١]، وقد نقل عمر رضا كحّالة أنَّ الشيخ محمد بن علي الجرجاني وُلِد ونشأ في مدينة الحلة[٢]، ونُقل أنَّه سَكَن الغَرِي[٣].

وقد اكتفت كتب التراجم على قلتها ببيان هذا القدر الشحيح عن العلامة ركن الدين محمد بن علي الجرجاني، من حيث اسمه ومكان مولده ونشأته، وقد غابت سنة ولادته ووفاته، فقد نُقل أنَّه أتمَّ شرح كتاب أستاذه الحلي سنة (٦٩٧هـ)[٤]، بينما نَقَل مُحقِّق كتاب (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية) أنَّه وجد ما يُثبت أنَّ الشيخ كان حيا سنة (٧٣٠هـ)، فلم يقف مترجموه على ما يحدد سنة وفاة الشيخ محمد بن علي الجرجاني، أمّا مكانته العلمية، فقد وصفه من ترجم له بأنَّه عالم مُتَكَلِّمٌ فَاضِل جَليلُ القَدر مِن الأُصُوليين، له باع في مجموعة من العلوم[٥]، وممَّا يُستَدَلُّ بهِ على مكانته العلمية عالية القدر ما ذكره عنه من ترجم لحياته من صفات وعناية بالعلم والتأليف؛ حتَّى إنَّه قد نُسِب له شرح أستاذه العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) (مبادئ الأصول) زيادةً على ما نُسب إليه من مؤلفات تحكي مكانة علمية متميزة[٦].

شيوخه:

لم تذكر كتب التراجم شيوخ العلامة محمد بن علي الجرجاني إلَّا العلامة الحلي الذي شرح الشيخ محمد بن علي الجرجاني كتابه (مبادئ الأصول)[٧]، ولكن يبدو للباحث أنَّ الشيخ محمد بن علي الجرجاني لم يكن له شيخ واحد أو استاذ واحد، وهذا ما يظهر من خلال مجموعة

التصانيف التي صنّفها في مختلف علوم العربية التي تصل إلى ثلاثين مصنّفا، فلا يُتوقع أنَّ هذا العدد من العلوم محصلّ على يد أستاذ واحد، إلَّا أنَّ كتب التراجم أغفلت عن العلامة محمد بن علي الجرجاني؛ لذلك صعبت ترجمة حياة الشيخ بما له هذا القدر من العلم والمعرفة.

مصنفاته:

ما ذكره مترجمو حياة الشيخ أثبتوا أنَّه على قدر من العلم والمعرفة وأنَّه عالم جليل متكلّم من الأصوليين، وهذا الوصف للعلامة محمد بن علي الجرجاني متأت ممَّا له من مصنفات، وهي:

أولا المخطوطات:

١- روضة المحققين في تفسير الكتاب المبين خمس مجلدات.
٢- الإشارات في علم البلاغة المعاني والبيان والبديع.
٣- غاية البادي في شرح المبادي في أصول الفقه.
٤- الدرة البهية في شرح الرسالة الشمسية في الميزان.
٥- التجويد في شرح التجريد في علم الميزان.
٦- وسيلة النفس إلى حظيرة القدس في حقيقة الإنسان.
٧- إشراق اللاهوت في شرح الياقوت في علم الكلام.
٨- الدعامة في الإمامة.
٩- الشافية عن أمراض القلوب القاسية.
١٠- تحفة الأشراف في درر الأصداف في العلوم الثلاثة.
١١- البديع في النحو وشرحه المُسمّى بالرفيع.
١٢- الرافع في شرح النافع في الفقه.
١٣- گلستان عربي بالفارسية في التهجُّد.
١٤- غنية الطالب في شرح المطالب في العلوم الثلاثة.
١٥- رسالة الرحمة في اختلاف أمة.
١٦- الدرّ الثمين في السر الدفين في اختلاف الأمة.
١٧- رسالة الأبحاث في تقويم الأحداث.
١٨- الرسالة الشمسية في الأركان الصيدية.
١٩- التبر المسبوك في أوصاف الملوك.
٢٠- عمدة الأملاك في هيئة الأفلاك.
٢١- معيار الفضل في مباحث العقل.

٢٢- الاشراف في علم الأخلاق من الحكمة العملية.
٢٣- تعريب أساس الاقتباس في الميزان.
٢٤- الاخلاق النصيرية في تعريب الاخلاق الناصرية.
٢٥- تعريب أوصاف الاشراف.
٢٦- تعريب الفصول في الأصول الخواجة نصير الدين.
٢٧- تعريب رسالة القضاء والقدر للمذكور.
٢٨- الشافي في الفقه.

وهذه المصنفات هي عبارة عن مخطوطات ذكرها محسن الأمين عن آثار العلامة محمد بن علي الجرجاني[٨].

وأمَّا آثاره المطبوعة فهي:

١- المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية، طُبِع في جمهورية مصر العربية – القاهرة، بجزأين، قام بتحقيقه مصطفى محمود أبو سعود، وقد طُبع لأول مرة في عام ١٤٤٥هـ ٢٠٢٤.

٢- سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، طُبع في مصر- القاهرة، بجزأين، قام بتحقيقه مصطفى محمود أبو سعود أيضًا، عام الطبع ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٣م.

تلاميذه:

يبدو أنَّ الإغفال الذي طال حياة الشيخ وأضاع سنة وفاته وشيوخه، طال تلاميذه أيضًا، فلم يذكر مَن ترجم لحياة الشيخ اسمًا صريحًا لتلميذ تلمّذ على يده، إلَّا أنَّ محقق الكتاب أشار إلى حصوله على ما يثبت أثر الشيخ محمد بن علي الجرجاني فيمن بعده أو ما يدلُّ على وجود تلاميذ له؛ فقد أشار السيد محمد علي القاضي الطبطبائي(١٩٤٦م) محقق كتاب اللوامع العربية في شرح المباحث الكلامية لجمال الدين مقداد بن عبدالله (ت٨٢٦هـ)، إلى أنَّ جمال الدين مقداد بن عبدالله قد أخذ عن جدِّه العلامة محمد بن علي الجرجاني الذي أثبت السيد الطبطبائي أنَّ العلامة محمد بن علي الجرجاني جد جمال الدين مقداد بن عبدالله[٩]، فقد أورد السيد الطبطبائي قول جمال الدين مقداد بن عبدالله الذي قال: ((فقد أورد جدِّيَ قَدَّس الله نفسَه عن المعتزلة في هذا البحث))[١٠]، فإيراده لهذا النص يثبت تلمذته على الشيخ محمد بن علي الجرجاني، إلَّا أنَّ هذه التلمذة –وكما أشار محقق كتاب المباحث العربية– لم تثبت أ بالمشافهة هي أم عن طريق مصنفات العلامة محمد بن علي الجرجاني؟[١١]، إلَّا أنَّ ما يمكن إثباته هنا هو أنَّ العلامة جمال الدين مقداد بن عبدالله قد أخذ عن ركن الدين محمد بن علي الجرجاني.

أهمية كتاب المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية:

يمكن تصنيف كتاب (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية) على أنَّه مصدر من مصادر النحو العربي؛ إذ تناول فيه صاحبه أغلب المباحث النحوية وعلّق على بعضها وأبدى فيها مناقشته لنحويين ومخالفتهم في الرأي في بعض المواضع واعتراضه عليهم والحكم على بعض الآراء النحوية بالنقض بالدليل غالبًا، زيادة على أنَّه نقل كثيرًا من الآراء النحوية، وفي هذا النقل ما يزيد من قيمة هذا الكتاب؛ لأنَّه يُعد حافظًا لآثار بعض العلماء السابقين.

وقد استشهد بالقرآن الكريم وبالحديث النبوي في مواضع كثيرة، وبكلام العرب، وحاول ضبط بعض المصطلحات خاصة بالحدود النحوية؛ إذ يمكن أَنْ نعدّ كافية ابن الحاجب مجموعة من القواعد الأساسية في علم النحو، وثُمَّ جاء ركن الدين محمد بن علي الجرجاني ليفصّل القول في بعض المواضع معلّلا وشارحًا وواصفا، فيما يحتاج الوصف بحسب ما يراه صوابًا نحويًا.

وممَّا يزيد من أهمية الكتاب أنَّه يُعد من الآثار العلمية حديثة التحقيق التي يمكن أَنْ تضيف بعض الآراء التي لم يطّلع عليها الباحث في مجال النحو، من حيث الموافقة والرفض والاختيار وإبداء الرأي في بعض المسائل الخلافية النحوية، ولا شك في أنَّ العلامة محمد بن علي الجرجاني له رأيه النحوي الذي يمكن الأخذ به؛ لذا يُعد كتاب (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية) إضافةً علمية جديدة في الدرس النحوي العربي.

منهجه في الاعتراضات:

افتتحَ العلامة محمد بن علي الجرجاني كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية بقوله: ((ربِّ يسر وأعن))[١٢]، بدأ كلامه عن الكلام وأقسامه، اتخذ منهجا واحدا من أوله إلى آخره بتقديم المسألة بقوله والأصل ثُمَّ يذكر قول ابن الحاجب في كتابه الكافية في علم النحو، ثُمَّ يشرح كلام ابن الحاجب ويقدّم بعض الشواهد التي تدعم قوله أو الفكرة التي يشرحها وبعد ما ينتهي من الشرح أو إيراد رأي لعالم من العلماء ويجد فيه اعتراض يبدأ اعتراضه ثُمَّ يعلّل عِلَّة اعتراضه، فأغلب اعتراضاته تجدها معلّلة، يذكر الحُجَّة التي دعته إلى الاعتراض، إذ لم يترك اعتراضه في أغلب المواطن من دون بيان عِلَّة الاعتراض، يقدّم لاعتراضه الشواهد النحوية من أجل ترسيخ ما جاء اعتراضه عليه، إذ اعتمد على الحديث النبوي كشاهد نحوي يعتمد عليه في اعتراضاته، كما ردَّ في بعض اعتراضاته ما جاء من قول عن الإمام عليّ(ت٤١هـ) (عليه السلام) كشاهد يدعم فيه رأيه ويردّ فيه على القائلين بخلافه، قدّم في بعض اعتراضاته ما يراه من صواب كبديل لما ذكره العلماء، وخاصة في بيان بعض الحدود النحوية، كـ حد الاسم وحدّ الإعراب وحد المبتدأ وحد الخبر وحد المفعول المطلق والمنادى والمفعول فيه وحدّ التمييز وحدّ البدل واسم الإشارة وحد

الموصول وحدّ أسماء العدد والتذكير والتأنيث وحدّ الفعل الماضي، وغيرها من الحدود التي لم يرتضيها، وكان كثيرًا ما يطلق عبارات **النقض** على ما حدّه ابن الحاجب، إذا اعتمد في اعتراضه على المنطق في بيان اعتراضه وخصوصا في بيان الحدود النحوية، وهذا المنطق الذي اعتمده جعله يتخذ منهجًا وسطًا إذ لم يتبنَ مدرسة نحوية يبني عليها أفكاره النحوية في اعتراضاته، إذ جاء اعتراضه على الكوفيين في بعض المسائل ومثلها جاء اعتراضه على البصريين، فقد اعترض على سيبويه(ت١٨٠هـ)، الذي يمثل المدرسة البصرية في مسْألة ((**إنَّ الإضافة اللفظية فائدتها منحصرة بالتخفيف**))، فقد جوّز في نحو: (الضّاربا زيدٍ)، ومنع في نحو: (الضارب زيد) لعدم حصول التخفيف، فقد وصف هذا الأصل الذي على أساسه حكم سيبويه بالمنع وهو التخفيف **بأنَّه فاسد**، كما اعترض على البصريين في مسْألة القول بأنَّ مذ ومنذ مفردتان واصفًا قولهم بإفراد مذ ومنذ **بأنَّه فاسد**، كما أنَّه جاء اعتراضه على الكوفيين فقد اعترض على قول الكوفيين في مسْألة تعريف المضاف في الأعداد في نحو: (الثلاثة الأثواب) **بأنَّه ضعيف**، وبيّن عِلَّة وصف قولهم **هذا بالضعف**، كما اعترض على قول الكوفيين في مسْألة القول دخول (إنْ) المخففة على غير أفعال الناسخة للابتداء وقد وصف ما استدلَّ به الكوفيون **بأنَّه شاذ**، وهذه نماذج من اعتراضات العلامة محمد بن علي الجرجاني التي تبيّن عدم تبنيه لأفكار مدرسة نحوية على حساب أُخرى، كما نجده يعترض على كلا المدرستين، فقد جاء معترضا على الكوفيين والبصريين في مسألة إضافة الموصوف إلى الصفة بين أدلة الجواز وأدلة الامتناع واصفًا أدلتهم **بأنَّها ضعيفة**، كما اعترض على البصريين والكوفيين في مسْألة القول في عمل أفعل التفضيل في الظاهر وما علّله سيبويه والفرَّاء(ت٢٠٧هـ) والكسائي(ت١٨٩هـ) وقد قال عن تعليلهم هذه ((**بأنَّه ليس بشيءٍ**))[١٣]، وهذا يُعطي انطباعًا عن العلامة محمد بن علي الجرجاني بأنَّه كان يعترض بصفة عامة على النحويين، وقد جاء معترضًا على النحويين بصفة عامة في بعض اعتراضاته كقوله في إعراب (اثنان) إذ قال: ((فقد أهمله النحويون؛ أمَّا لغُفولهم عنه أو لظنهم دخوله في المثنى، **وظنهم فاسد**))[١٤]، فقد وصف النحويين بأنَّ **ظنهم فاسد**، وحكمه هذا فيه اعمام على كل النحويين، كما اعترض على النحويين بصفة عامة في مسْألة إعراب (أولو وعشرون) حينما ألحقوها بإعراب جمع المذكر السالم وقد وصف قولهم هذا أيضًا **بالفساد**.

اعتمد العلامة محمد بن علي الجرجاني في أغلب اعتراضاته على الاحتجاج العقلي في بيان العِلَّة الداعية للاعتراض، فمثلا في مسألة حذف النون من الاسم غير المنصرف، فقد جاء اعتراضه على القائلين إنَّ هذه النون المحذوفة هي نون التمكن؛ لأنَّ الاسم الغير منصرف قد

شابه غير المتمكن فحذفت النون؛ لأنَّها علامة التمكن، وقد وصف قولهم هذا **بأنَّه متناقض**، وقد اعتمد في اعتراضه هذا على العقل؛ لأنَّ أصل الاسماء التمكن وغير التمكن فرع عليه، والذي يحتاج إلى علامة تميّزه هو الفرع بدليل العقل[١٥]، وكذلك في مسألة التنازع في الضمير المنفصل والمتصل في نحو: (ما ضربت وأكرمت إلَّا أنا) فقد وصف هذا القول **بأنَّه فاسد**، وحُجَّته في ذلك هو إثبات الضرب ونفيه عن المتكلم معًا وهذا فاسد بدليل العقل وإن لم يصرّح به[١٦]، وكذلك اعتراضه على القائلين بأنَّ النداء هو المطلوب اقباله، وقد وصف قولهم هذا بأنَّ **فيه نظر**؛ لأنّ المنادى لا يشترط فيه صحة الإقبال كما في نحو قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي﴾ [سبأ: ١٠]، فلا يُتوقع إقبال الجبال[١٧]، فقد اعتمد على العقل في اعتراضه، وكذلك في مسألة القول في أنَّ مِنْ التبعيضية أصلها ابتداء الغاية في نحو قولك (أخذت من الدراهم) وقد قال عن القائلين بهذا المعنى بأنَّ معناهم **ليس بشيءٍ**، والعقل يفرض وجود امتداد زماني ومكاني للابتداء؛ لأنَّ الابتداء يتطلب زمن يبتدأ به ومكان يحدث عليه هذا الابتداء وهذه غير موجودة في التبعيض[١٨]، وهذا عرض لبعض النماذج التي تبيّن أنَّ العلامة محمد بن علي الجرجاني اعتمد الاحتجاج العقلي في بعض اعتراضاته، وهذا البيان لا يعني أنَّ الشيخ محمد بن علي الجرجاني اعتمد العقل في اعتراضاته، فقد اعتمد المعنى أيضًا في بعض اعتراضاته كاعتراضه في حدّ النداء الذي حدّه ابن الحاجب بقوله: ((هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب أدعو))[١٩]، فقد ردّ حدّ ابن الحاجب بـ(نعم) في جواب هل تدعو زيدًا؟ فإن زيد مطلوب إقباله بحرف أناب مناب أدعو ليس منادى[٢٠]، فقد اعتمد على المعنى في إيراد اعتراضه، وكذلك في مسألة القول بأنَّ (في) في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، بأنَّ (في) تُفيد الظرفية، وقد اعترض عليهم من خلال المعنى؛ لأنَّ الظرف يطلب احتواء وهذا الاحتواء غير موجود في الآية الكريمة؛ لذلك وصف قولهم بأنَّه **ليس بشيءٍ**[٢١]، كما أنَّه أخذ بجانب الاعتبار الصنعة النحوية في بعض الاعتراضات، كما جاء في اعتراضه على مسألة القول بأنَّ النداء كلام مركب من حرف النداء ومنادى من غير تقدير فعلن وقد وصف قولهم بأنَّه **ليس بشيء**؛ لأنَّ الكلام في العربية لا بد له من مسند ومسند إليه، وهذا يعني أنَّه اعتمد الصنعة النحوية التي تقول ذلك[٢٢]، كما أنَّه مال إلى الصنعة النحوية في ما جوّزه الفرَّاء في نصب الجزأين في ليت وطرده أصحاب الفرَّاء في (إن) وبقية أخواتها واصفًا كلمهم هذا **بأنَّه شاذ** ومصدر حكمه هذا هو أنَّ الصنعة النحوية لم تنصب الجزأين في إنَّ وأخواتها[٢٣].

وكذلك استخدم السماع بوصفه دليلا في بعض اعتراضاته ومنها الحكم على استخدام حرف الإيجاب (بلى) في الإثبات وقد وصفه **بأنَّه شاذ** خارج عن استعمال الفصحاء، وقوله خارج عن

استعمال الفصحاء يدلّل على اعتماده على الاستقراء والسماع لكلام العرب في بعض اعتراضاته[٢٤]، وكذلك في مسْألة القول استخدام تاء القسم لغير لفظ الجلالة كما نُقِل عن الأخفش(ت٢١٥هـ) (ترب الكعبة تربي) وقد وصف قوله هذا **بأنَّه شاذ**، ومصدر الحكم متأتي إنَّ العرب لم تستخدم التاء للقسم في غير لفظ الجلالة وهذا يعني اعتماده على السماع واستقراء كلام العرب[٢٥]، ومن خلال هذه النماذج التي تثبت أنَّ العلامة محمد بن علي الجرجاني لم يعتمد في اعتراضاته على منهج واحد في عِلَّة الاعتراض، فمزج بين العقل والمنطق وخصوصا في اعتراضه على الحدود، كما اعتمد الاحتجاج العقلي، وكذلك اعتمد الصنعة النحوية والمعنى أيضًا في اعتراضاته، وهذا التنوع الذي أقام على أساسه العلامة محمد بن علي الجرجاني اعتراضه يبيّن أنَّ الشيخ محمد بن علي الجرجاني لم يعترض في أغلب اعتراضاته من أجل الاعتراض إنَّما يجد من الادلة التي تجعله يعترض، وهذه الأدلة مرة تكون منطقية وأُخرى معتمدة على الصنعة النحوية، ومرة يتخذ من السماع واستقراء كلام العرب كدليل يبرهن به دعوى اعتراضه.

تأثر محمد بن علي الجرجاني بالعلامة رضي الدين الأسترآباذي(ت٦٨٦هـ)، فقد جاءت بعض اعتراضاته موافقة لما قاله في بعض اعتراضاته ، حتَّى جاءت بعض الشروح موافقة لما شرحه، كمسْألة مجيء (بلى) بعد الإيجاب، فقد نقل شرحه واعتراضه[٢٦]، وكذلك مسْألة استعمال إي بمعنى نعم نقلًا عن ابن مالك، فقد نقلها محمد بن علي الجرجاني نصًّا عن الرضي الأسترآباذي[٢٧] وكذلك نقل شرح الرضي الأسترآباذي في مسْألة حروف الزيادة، فقد كان شرحه مطابقًا لشرح الرضي الأسترآباذي[٢٨].

وهذا التأثر لا يمنع أَنْ يأتي ركن الدين محمد بن علي الجرجاني معترضًا على الرضي الأسترآباذي، فقد اعترض على ترجيحه بأنَّ رافع الفعل المضارع هو حروف المضارعة، واصفًا ترجيحه بأنَّه **ليس مرضيًا**[٢٩]، واعترض على قوله في مسألة نصب الفعل المضارع وقول رضي الدين الأسترآباذي بأنَّ مضمون الفعل الذي قبلها أي قبل حروف النصب إمَّا أَنْ يكون ماضيًا أو مضارعًا أو مستقبلًا أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة، فقد اعترض الشيخ محمد بن علي الجرجاني على مسْألة أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة واصفًا لقوله هذا بأنَّه **ليس بجيد**[٣٠]، وأيضًا اعترض على قول الرضي بجواز النصب بعد الشرط الصريح تشبيهًا بالنفي، فقد قال **بأنَّ هذه الدعوى ممنوعة**، أي دعوى الرضي الأسترآباذي بجواز النصب[٣١]، وأيضًا اعترض على الرضي الأسترآباذي في مسألة القول بأنَّ علمت المتعدّية إلى مفعول واحد والمتعدّية إلى مفعولين بأنَّ لا فرق بالمعنى بينهما، وقد قال الشيخ محمد بن علي الجرجاني عن قول الرضي هذا بأنه:

((**ليس بشيءٍ**))[٣٢]، وغيرها من الاعتراضات التي جاءت على ما قاله الرضي الأسترآباذي، فقد بلغت عدد اعتراضات الشيخ محمد بن علي الجرجاني أكثر من خمس عشرة مسألة معترضًا فيها على قول الرضي الأسترآباذي، على الرغم من تأثر محمد بن علي الجرجاني بالرضي الأسترآباذي، حتَّى إنَّه نقل في بعض شروحه للمسائل ما قاله الرضي.

ألفاظه في الاعتراضات:

تنوعت عبارات وألفاظ الشيخ محمد بن علي الجرجاني في اعتراضاته في كتابه فلم يلتزم بعبارة محدّدة يُبين من خلالها اعتراضه إنَّما استخدم كثيرا من العبارات التي تدل على مفهوم الاعتراض، ولعلّ من أكثر العبارات المستخدمة في اعتراضه هي عبارة(**وفيه نظر**)، كما استخدم عبارة (**ليس بشيء**) واستخدم عبارة (**فاسد**) واستخدم عبارة (**منقوض**) وخصوصًا في الحدود وكذلك استخدم عبارة (**ليس بجيد**) واستخدم عبارة (**ضعيف**) واستخدم عبارة (**ممتنع**)، وعبارة(**يرد عليه**) وعبارة (**شاذ**) وعبارة(**فيه اشكال**) وعبارة (**محال**) وعبارة (**لا يحسن**) وعبارة (**ليس بقوي**) وعبارة (**مستدرك**)، وغيرها من العبارات التي تدل على مفهوم الاعتراض الذي استخدمه الشيخ محمد بن علي الجرجاني في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية.

المبحث الثاني

اعتراضات محمد بن علي الجرجاني النحوية في الأسماء المجرورة

المسألة الأُولى: حدُّ المضاف إليه:

قال ابن الحاجب: ((والمضاف إليه: كلّ اسم نسب إليه شيء **بواسطة حرف الجرّ لفظًا أو تقديرًا، مرادًا**، فالتّقدير شرطه أَنْ يكون المضاف اسمًا مجرّدًا تنوينه لأجلها))[٣٣].

بيَّن الشيخ محمد بن علي الجرجاني في شرح كلام ابن الحاجب أنَّ الإضافة على نوعين: النوعُ الأول: ((إضافة اسم مقدر إلى اسم بواسطة حرف جر ملفوظ به، نحو: (مررت بزيدٍ) فإنَّه إضافة المرور إلى زيد بواسطة حرف الجر))[٣٤]، والنوع الثاني: ((إضافة اسم ملفوظ إلى اسم بواسطة حرف جر مُقدَّر، نحو قولك: (غلام زيد، وخاتمُ فضةٍ، وضرب اليوم))[٣٥] أي: غلام لزيد وخاتم من فضةٍ وضرب في اليوم.

وبعد أَنْ شرح كلام ابن الحاجب هذا عقّب **عليه بأنَّه يستدرك عليه من وجوه**، قال: ((هذا شرح كلامه، **ولنا عليه استدراك من وجوه**))[٣٦]، أمَّا وجوه الاستدراك فهي:

(أ) إنَّ **تعريف المضاف إليه غير جامعٍ**؛ لأنَّ المضاف إليه في الإضافة اللفظية[٣٧]، والصفة التي يضاف إليها الموصوف، نحو: (مسجد الجامع) لا يخرجان عن هذا الحد الذي وضعه ابن الحاجب، فالإضافة فيهما ليست بواسطة حرف الجر لا لفظًا ولا تقديرًا.

(ب) إنَّ **تعريفه للمضاف إليه مبهم**؛ لأنَّه حدَّه بالاسم المضاف إليه شيء، وكلمة (شيء) مبهمة غاية الإبهام، **والأولى** عند الشيخ الجرجاني أَنْ يقول نُسِب إليه كلمة، وبهذا يشمل نوعي الإضافة.

(ج) إنَّ ابن الحاجب عرَّف القَدَرَ المُشترك بين نوعي الإضافة **ولم يتعرّض لهما**، وكان على ابن الحاجب أَنْ يعرف بكل نوع منهما، فهذا هو المهم في نظر الجرجاني.

(د) إنَّ ابن الحاجب **لم يذكر كل شروط المضاف إليه**، وإنَّما اكتفى بشرط واحد وهذه الشروط هي:

١ – أَلَّا يكون المضاف أخص من المضاف إليه فلا يقال: (إنسان حيوان).

٢ – أَلَّا يكون مساويًا للمضاف إليه في المفهوم؛ فلا يقال: (حبس منع). لاستحالة نسبة شيء إلى نفسه.

٣ – يجب أَلَّا يكون مساويًا للمضاف إليه في العموم بل مباينًا له نحو: (غلام زيدٍ).

(هـ): يتعدّى الفعل وشبهه إلى الظرف من غير حاجة إلى توسط حرف الجر، وعليه **لم يكن محتاج إلى ذكر كلمة (مرادًا)**[٣٨].

دراسة المسألة:

الإضافة في مصطلح المتأخرين تختلف عنها عند المتقدمين؛ فقد كان مصطلح الإضافة عند المتقدمين يستعمل على نحو واسع غير محدَّد، إذ يستعمل في باب حروف الجر، فيُعبَّر بالإضافة عن جرِّ اسم بحرف الجر، كما يستعمل مصطلح الإضافة في باب الإضافة أيضًا.

وقد استعمل سيبويه الإضافة أو أحد مشتقاتها في كتابه؛ فقد تحدث عن جرِّ المضاف إليه في باب أسماه (باب الجر)، قال: ((والجرُّ إنَّما يكون في كلّ اسمٍ مضافٍ إليه. واعلم أنَّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا))[٣٩]. وقد عبر سيبويه عن حروف الجر بحروف الإضافة، قال: ((وإنَّما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ **بحروفِ الإضافة**.... ومنه قول المتلمّس[٤٠]:

آلْيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ والحَبُّ يأكلُه في القَريَةِ السُّوس

أي: على حب العراق))[٤١].

وقد تابع المُبرِّد(ت٢٨٥هـ) سيبويه في التعبير بالإضافة أو مشتقاتها على نحو واسع غير محدد بباب الإضافة، فكان يستعملها مع الأسماء والأفعال[٤٢].

ولعل استقرار مصطلح (الإضافة) كان على يد ابن السَّرَّاج(٣١٦هـ) الذي أفرد قسمًا خاصا للمجرور بالإضافة، وقسَّم الإضافة إلى محضة وغير محضة، والمحضة تقسَّم إلى إضافة اسم

إلى آخر بمعنى لام التملك، نحو: (غلام بكر) أي لبكر، وإضافة اسم إلى بعضه بمعنى (مِن) التبعيضية، نحو: (ماءُ بحرٍ)، أي: مِن البحر[٤٣].

وقد تابع أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ) ابن السَّرَّاج في تقسيمه للإضافة، ورأى أنَّ الإضافة غير المحضة لا تُقدر بحرف جر وإن لم يصرح بذلك، إلَّا أنَّه تناولها بقسم خاص، وهو قسم الإضافة التي يُنوَى بها الانفصال، نحو: (هذا ضارب زيدٍ غدًا)، إذ لا يمكن تقدير حرف جر بها[٤٤].

وهذا الأمر الذي جاء استدراك الشيخ محمد بن علي الجرجاني عليه في قول ابن الحاجب الذي خصّه بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا، وقد فصّل ابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ) القول في باب الإضافة؛ فذكر ستة أنواع للمجرورات منها ما يدلُّ على مجرورات ملكٍ وملابسة، نحو: (غلام زيدٍ) أي: غلام لزيدٍ، وهذا النوع فيه حرف الجر مقدّر، ومجرورات نوع وجنس، نحو: (ثوب حرير) أي: من نوع الحرير، ومجرورات لفظ وتخفيف، نحو: (هذا الضارب زيدٍ الآن) ومجرورات تشبيه، نحو: (كريم أبٍ)، ومجرورات وَصْف وحذف نحو: (مسجد الجامع)، أي: إضافة صفة للموصوف، ومجرورات تعدية، أي: يتعدّى الفعل بها نحو: (مررت بزيدٍ)[٤٥].

وقد عرّف الزمخشري(ت٥٣٨هـ) الإضافة بأنَّها المقتضية للجر، وقد قسّمها إلى قسمين: معنوية ولفظية، أمَّا المعنوية فهي ما أفادت تعريفًا، نحو: (دار زيدٍ) أو ما أفادت تخصيصًا، نحو: (غلام رجلٍ)، أو بمعنى من نحو: (سوار ذهب)، أي: من ذهب، وأمَّا النوع الثاني من الإضافة فهي الإضافة اللفظية وهي ما أفادت التخفيف لا غير، وتأتي مع اسم الفاعل نحو: (هذا ضارب زيدٍ)، أو اسم المفعول، نحو: (معمور الدار)، أو الصفة المشبهة، نحو: (زيدٌ حسن الوجهِ)[٤٦].

ويبدو أنَّ الشيخ محمد بن علي الجرجاني أراد لحدِّ ابن الحاجب أَنْ يستوفي كل هذه التفاصيل ويكون جامعا لهذه الأنواع في عبارة واحدة جامعة مانعة. ومن ثُمَّ جاء استدراكه على حدِّ ابن الحاجب.

وقد قسّم ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، الإضافة وذكر أنَّ الإضافة منها ما يُجر بحرف جر، أي يُوصل إلى المعنى من خلال حرف الجر، ومنها ما يجر عن طريق الإسناد[٤٧] والاتصال، أي الإضافة المحضة وغير المحضة.

وذهب ابن مالك(ت٦٧٢هـ) إلى ما ذهب إليه العلماء الذين جاءوا بعد ابن السَّرَّاج في تقسيم الإضافة على قسمين محضة وغير محضة[٤٨].

وقدّ حدّ السيوطي(ت٩١١هـ) الإضافة بقوله: ((نِسْبَة تقييدية بَين اسْمَيْنِ توجب لثانيهما الْجَرّ))[٤٩]، ولم يذكر السيوطي الجر بواسطة حرف الجر، كما أنَّه ذكر النسبة التقييدية بين الاسمين الموجبة للجر وليس شرط الجر بحرف الجر المقدر.

أمَّا الإضافة عند المحدثين فأمرها لا يختلف عمّا درسه المتقدمون، من أنَّ الإضافة تُقّسم على إضافة محضة وغير محضة، والإضافة المحضة أو المعنوية يجب تقدير حرف جر بها[٥٠]، وحكم الوجوب هنا مشابه للحكم المراد الذي أشار إليه ابن الحاجب، وجاء اعتراض العلامة محمد بن علي الجرجاني عليه، وكان الأَولى في وجوب التقدير الذي جعله ابن الحاجب مرادًا في الإضافة المحضة لا مطلق الإضافة.

وعليه يمكن القول إنَّ الاستدراك الذي قدّمه العلامة محمد بن علي الجرجاني كان موافقًا لما قدّمه أغلب النحويين منذ ابن السَّرَّاج، وسار عليه علماء العربية اللاحقون في تقسيمهم للإضافة، وبعد تتبع أغلب آراء العلماء وجدت أنَّ معظمهم لا يقول بوجوب تقدير حرف الجر في مطلق الإضافة إنَّما خصّوا التقدير في باب الإضافة المحضة، فكانت استدراكات الشيخ محمد بن علي الجرجاني موافقة لما قرّره علماء العربية من باب استدراكه على عدم شمولية التعريف، وفي قوله مرادًا[٥١].

الترجيح:

يرجّح الباحث في هذه المسألة ما استدركه الشيخ محمد بن علي الجرجاني على ابن الحاجب؛ إذ خالف ابن الحاجب مشهور العلماء في هذه المسألة من أنَّ الإضافة مشروطة بحرف جر ملفوظ أو مقدّر، وكما اتضح لنا أنَّ الإضافة ليست كلّها مشروطة بهذا القيد؛ لأنَّ الإضافة اللفظية غير داخلة بهذا القيد وعليه فإنَّ حدّه غير شامل للإضافة بنوعيها.

المسألة الثانية: الإضافة اللفظية لا تفيد إلَّا التخفيف:

قال ابن الحاجب: ((واللّفظيّة أَنْ يكون صفة مضافة إلى معمولها، مثل (ضارب زيد) و (حسن الوجه)، **ولا تفيد إلَّا تخفيفا في اللّفظ**))[٥٢].

وشَرْح الشيخ محمد بن علي الجرجاني كلام ابن الحاجب وبيَّن أنَّ الإضافة غير المحضة والتي تسمى باللفظية تُفيد التخفيف بحذف والتنوين أو النون من المضاف أو بحذف حرف الجر من المضاف إليه، ويسلّم أغلب النحويين بعدم إفادتها للتعريف؛ لأنَّ القصد منها التخفيف عندهم[٥٣].

وقد وصف الشيخ محمد بن علي الجرجاني قول النحويين هذا بأنَّه **ليس بشيءٍ**، قال: ((قال النحويّون: إنَّما لم تُفد هذه الإضافة التعريف لكونها غير محضةٍ **وليس بشيءٍ**))[٥٤]. وعلَّل وصفه قولَ النحويين **بـ(أنه ليس بشيءٍ)** بقول: ((أن حقيقة الإضافة واحدة فلا يختلف حكمها، بل إنَّ ما تُفيده لأمر يرجع إلى المضاف لا الإضافة؛ وهو أنَّ الاسم المشتق لم يدلّ بالوضع على جنسٍ معينٍ بل على ذاتٍ ما وُجِد فيها المصدرُ، والتعريف هو تعيين فرد من أفراد الجنس،

فإذا لم يكن الجنس متعينا لم يتعين فرد منه باللام والإضافة. وإنَّما يتعرف إذا كان بمعنى الماضي نحو: جاءني زيد ضارب عمرو أمس) لا لمعنوية إضافته كما قالوه، بل لأنَّ الجنس يتعرف بصفة الضَّرب الواقعة وإن لم يتعيَّن بالوضع)) [٥٥]، ومعنى كلامه هذا: أنَّه لا دخل لنوع الإضافة بعدم تعريف المضاف؛ فإذا لم يكن المضاف مُتَعِيِّنًا لم يتعيّن بالإضافة، فهو يرى أنَّ المضاف يكتسب التعريف لأنَّه يكون ماضيًا، نحو: (جاءني زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمس)، فالمضاف اكتسب التعريف هنا لأنَّه جاء من جهة أنَّ الضربَ واقعٌ في الزمن الماضي لا مِن جهة كون الإضافة معنوية[٥٦].

دراسة المسألة:

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص في الإضافة المعنوية المحضة، كما في نحو: (علم النحوِ، خاتم فضة، غلام زيدٍ)؛ فقد تعرّف العلم بالنحوِ، وتبيّن أنَّ (خاتم) جزء من (فضة) وأن (غلام) ملكُ (زيد)؛ لأنَّ الإضافة في هذه التراكيب إضافة معنوية محضة.

أمَّا في الإضافة اللفظية غير المحضة فلا يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، بدليل جواز قولهم: (هذا الحسن الوجه، والكثير المالِ)، لأنَّ الإضافة لم تعرّفه، وإنَّما اكتسب التعريف من الألف واللام؛ لأنَّ الإضافة هنا غير محضة فلم تُفد المضاف التعريف، وفائدتها هو التخفيف، وهذا ما نجده عند الزَّجَّاجي (ت٣٣٧هـ)، إذ قال: ((وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلَّا قولهم هذا الحسن الوجه والفاره العبد والكثير المال وما يجري هذا المجرى وإنَّما جاز هاهنا الجمع بينهما لزوال العِلَّة التي من أجلها امتنع الجمع بينهما؛ **وذلك أنَّ الإضافة في هذا الباب لم تعرِّف المضاف لأنَّها إضافة غير محضة**))[٥٧]. وقد تحدّث الزمخشري عن وجوب تجريد الإضافة المعنوية من التعريف؛ لأنَّ أصل الإضافة وِضِعت للتعريف، أمَّا في الإضافة اللفظية في نحو: (مررت بزيد الحسن الوجه)، **فلأنَّ هذه الإضافة وِضِعت للتخفيف**، ودليل ذلك عدم جواز في نحو: (الضارب زيد)؛ لعدم إفادتها الخفةَ[٥٨].

وذهب ابن الخشاب(٥٦٧هـ) إلى أنَّ الإضافة المحضة تُكسِب المضاف التعريفَ، أمَّا الإضافة اللفظية فلا تدل إلَّا على الإضافة[٥٩]، بمعنى أنَّ الإضافة غير المحضة لا تُكْسِب المضاف فائدةً، وإنَّما تدل على الإضافة فقط، أي على التخفيف، وقد أكد ابن يعيش أنَّ الإضافة اللفظية لا تفيد إلَّا التخفيف؛ فقد قال: ((ولا تفيد إلَّا تخفيفاً في اللفظ والمعنى، كما هو قبل الإضافة، ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة))[٦٠]، وذهب أبو الفداء(٧٣٢هـ) إلى ما ذهب إليه النحويون من انحصار فائدة الإضافة اللفظية بالتخفيف في حذف النون أو ما يقوم مقامه[٦١].

في حين خالف بدر الدين بن جماعة(ت٧٣٠هـ) النحويين في الإضافة اللفظية، ورأى أنَّ فائدة

الإضافة اللفظية غير منحصرة بالتخفيف؛ لأنَّها قد تُفيد التخصيص ودليله على ذلك أنَّ جملة (مررت برجل حسن الوجه) أخصُّ من (مررت برجلٍ حسنٍ)[٦٢]، وقد تابع ابن هشام الأنصاريُّ(ت٧٦١هـ) النحويين في أنَّ الإضافة اللفظية منحصرة بالتخفيف أو رفع القبح، قال: ((وإنَّما تفيد هذه الإضافة التخفيف، أو رفع القبح))[٦٣]، وقد ذكر ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) أنَّ الإضافة اللفظية غير المحضة تكون على نيَّة الانفصال في نحو: (هذا ضارب زيدٍ الآن) أصلها: (هذا ضاربٌ زيدًا)، وإنَّما أُضيفت طلبًا للخفة[٦٤].

وذهب المحدثون إلى أنَّ الإضافة غير المحضة لا تفيد لا تعريفًا ولا تخصيصًا؛ لأنَّها ليس على تقدير حرف جر الذي أكسب الإضافة المحضة: التعريفَ أو التخصيص، وإنَّما فائدتها منحصرة في التخفيف، وقد استدلَّ الدكتور فاضل السامرائي على عدم إفادة الإضافة غير المحضة التعريف أو التخصيص، بأنَّها لا تكتسب التعريف بدليل أنها تقع صفة للنكرات، وبأنَّ المضاف إلى نكرة يكون مخصصا قبل الإضافة نحو: (هو ضاربُ زيدٍ) وأصلها (هو ضاربٌ زيدًا)، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة [٦٥].

أمَّا ما قدمه الشيخ محمد بن علي الجرجاني من أنَّ فائدة الإضافة اللفظية غير منحصرة بالتخفيف، وأنَّها تحمل فائدة شأنها شأن الإضافة المعنوية، منطلقا ممَّا ذكرناه من كلامه سابقا، إذ قال: ((الإضافة واحدة فلا يختلف حكمها بل إنَّما تُفيده لأمر الأمر يرجع إلى المضاف لا إلى الإضافة))[٦٦].

والذي يجب التنبيه عليه أنَّ الشيخ محمد بن علي الجرجاني في كتابه (سرائر العربية) خالف كلامه هذا، فقد ذكر فيه أنَّ فائدة الإضافة اللفظية هي التخفيف، قال: ((ولا تفيد هذه الإضافة إلَّا خفة باللفظ، ومن ثُمَّ سمِّيت لفظية))[٦٧]، وقد استدلَّ على ذلك بوجوه:

الوجه الأول: وقوعها صفة للنكرة وعدم وقوعها صفة للمعرفة نحو قوله تعالى: [قالُوا هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا] [سورة الأحقاف من الآية: ٢٤].

الوجه الثاني: دخول (رُبَّ) عليها، كما في قول جرير[٦٨]:

يَــا رُبَّ غابِطِنَــا لَــوْ كَــانَ يَعْــرِفُكُمْ لَاقَــى مُباعَــدَةً مِــنْكُم وَحِرْمَانــا

الوجه الثالث: وقوعها حالًا، كما في قولنا: (هذا زيدٌ ضاربَ عمرٍو الآن).

الوجه الرابع: وقوعها منفية بـ (لا)، نحو: (لا ضارب عمرٍو عندنا الآن).

هذه وجوه استدلَّ بها على أنَّ الإضافة اللفظية لا تفيد إلَّا التخفيف، وهو بهذا يخالف ما ذكره في كتابه المباحثِ العربية موضوع بحثنا[٦٩].

الترجيح:

يميل الباحث إلى ما ذهب إليه جمهور النحويين من أنَّ فائدة الإضافة اللفظية منحصرة بالتخفيف، أمَّا ما ذهب إليه الشيخ محمد بن علي الجرجاني من أنَّ الإضافة اللفظية لا تنحصر فائدتها بالتخفيف، وأنَّها قد تفيد المخاطب بأمر وإن لم يقصد المتكلّم ذلك، فقد قال خلافه في سرائر العربية، أمَّا الذي قدمه بدر الدين بن جماعة فهو لم يجزم بإفادة الإضافة اللفظية بل حملها على الاحتمال؛ لأنَّه قال قد تفيد التخصيص، وأمَّا الإضافة في باب (أفعل التفضيل) فقد اختلف فيها علماء العربية؛ أ إضافة معنوية هي أم لفظية؟ وعليه يمكن القول بأنَّ الإضافة اللفظية فائدتها التخفيف.

المسألة الثالثة: إضافة الصفة إلى الموصوف:

قال ابن الحاجب: ((ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، ومثلُ: (مسجد الجامع)، و (جانب الغربيّ)، و(صلاة الأولى)، و(بقلة الحمقاء) مُتَأَوَّلٌ، ومثل: (جرد قطيفة)، و(أخلاق ثياب) مُتَأَوَّلٌ))[٧٠].

وفي مسألة إضافة الصفة إلى الموصوف خلاف، فقد ذهب البصريون إلى الامتناع، بينما جوّز الكوفيون إضافة الصفة إلى الموصوف[٧١]، وذهب ابن الحاجب مذهب المنع، كما يتضح من النص المذكور، وحُجَّته في ذلك أنَّ الصفة غير الذات والمضاف إليه الذات والجمع بينهما جمعٌ بين نقيضين، بينما قال غيره في عِلَّة المنع بأنَّ الصفة هي ذات الموصوف؛ فلو جاز إضافة الصفة إلى الموصوف للزم إضافة الشيء إلى نفسه[٧٢].

وقد نقل العلامة محمد بن علي الجرجاني هذين القولين، ووصفهما **بالضعف**، قال: ((واحتج المصنف على الامتناع بأنَّ الصفة لا يقصد بها الذات والمضاف إليه الذات، والجمع بينهما جمعٌ بين نقيضين. وقال غيره: إنَّ ذات الموصوف هي ذات الصفة فلو أُضيف إليهما لزم إضافة الشيء إلى نفسه. **وكلاهما ضعيف**))[٧٣]، وحُجَّته على ذلك هي: أمَّا على ما قاله ابن الحاجب فهو أنَّ مراد قول الكوفيين هو أنَّ إضافة الموصوف إلى الصفة قبل الإضافة لا بعدها وحينئذ لا منافاة بينهما لعدم قصد الذات كما قال ابن الحاجب، أمَّا حُجَّته في الرد على ما ذهب إليه مانعو إضافة الصفة إلى الموصوف فهي أنَّ بين الصفة والموصوف عمومًا وخصوصًا، وهذا لا يمنع من الإضافة نحو: (خاتم فضة)، يضاف إلى هذا أنَّ الإضافة المعنوية معدولة عن الوصف، فقولك: (غلام زيدٍ) أصلها (غلامٌ حاصلٌ لزيدٍ) وحُذف الوصف[٧٤].

دراسة المسألة:

منع ابن السَّرَّاج أَنْ يُضاف الموصوف إلى صفته؛ لأنَّك تُضيف الشيء إلى نفسه وهذا قبيح، وأمَّا ما ورد نحو: (الصلاة الأولى، و المسجد الجامع) فعلى تقدير: (هذه صلاةُ الساعةِ الأولى وهذا مسجدُ الوقتِ الجامعِ أو اليومِ الجامعِ)؛ لأنَّها بمنزلة إضافة الشيء إلى نفسه وهذا ممتنع عند البصريين[٧٥]، ووصف أبو علي الفارسي هذه الإضافة بالخارجة عن الحد وما جاء في نحو: (الصلاة الأولى، والمسجد الجامع) فينبغي أَنْ يكون المراد: (صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع) أمَّا ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[يوسف: ١٠٩]، على تقدير: دار الساعة الآخرة[٧٦]، وقد أكد ابن بابشاذ أنَّ هذا الباب من الإضافة على نيَّة الحذف، قال: ((من المجرورات مثل: مسجد الجامع، وصلاة الأولى وجانب الغربي، وحق اليقين، ودار الآخرة، ونحوه من مجرورات الوصف والحذف، فهذا النوع الخامس كان أصله: صلاة الساعة الأولى، فالأولى من نعت الساعة، ومسجد الجامع، أصله: مسجد المكان الجامع... وإنَّما اعتقدت هذا الاعتقاد لأنَّه لا يصح إضافة الشيء إلى صفته))[٧٧]، فهو أيضًا ممن يذهبون إلى امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها.

وهذا المذهب هو الذي اعترض عليه الشيخ محمد بن علي الجرجاني ووصفه **بأنَّه ضعيف**.

وقد منع الزمخشري هذه الإضافة، أي: إضافة الصفة إلى موصوفها أو إضافة الموصوف إلى صفته، وحمل ما كان من هذا النحو على نيَّة الحذف، كما في نحو: (صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء) فهي على تقدير: (صلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء)، أي إنَّها مؤولة بمحذوف[٧٨].

وهذا ما ذهب اليه ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)، إذ جعل إضافة الموصوف إلى صفته أو الصفة إلى موصوفها على تقدير محذوف، قال: ((إضافة الموصوف إلى الصفة، والصفة إلى الموصوف، على تقدير مضاف محذوف))[٧٩]، ولم يخرج ابن يعيش عن هذا الأمر التخريج[٨٠]، وذهب ابن مالك إلى أنَّ في نحو: (صلاة الأولى ودار الآخرة ومسجد الجامع) لا يمكن الاكتفاء بهذا اللفظ؛ فلا بد من تقدير محذوف لصحة المعنى فيكون التقدير: (وصلاة الساعة الأولى، ودار الحياة الآخرة، ومسجد الوقت الجامع)؛ لأنَّ هذا من باب إضافة الموصوف إلى صفته[٨١].

وقد تناول أبو الفداء إضافة الموصوف إلى صفته تحت عنوان (ما يمتنع إضافته) أمَّا ما ورد منه في نحو: (بقلة الحمقاء) فمؤول عند البصريين بمحذوف تقديره: (بقلة حبة الحمقاء)، وأشار إلى جواز هذا النوع من الإضافة عند الكوفيين[٨٢]، وتحدث أبو حيان الأندلسي عن الإضافة في

هذا الباب من إضافة الموصوف إلى صفته، وبيّن أنَّه عند البصريين من قبيل الإضافة إلى موصوف محذوف، ونقل أنَّه جائزٌ عند الفرَّاء والكوفيين(٨٣).

وقد منع البصريون إضافة الشيء إلى نفسه؛ وحُجَّتهم أنَّ قصد الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يُعرّف نفسه ولا يتخصص عند إضافة الموصوف إلى صفته، بينما جوّز الكوفيون إضافة الموصوف إلى صفته، واحتجوا بما جاء من السماع في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[الواقعة: ٩٥]، واليقين في المعنى صفة للحق؛ لأنَّ الأصل فيه حق اليقين، فأضاف الموصوف إلى الصفة، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقد احتجوا بهذه الشواهد القرآنية. بينما رأى البصريون أنَّ هذا من قبيل حذف الموصوف؛ لأنَّ الأصل فيه: (حَبل الشَّرَاب الوريد وَالدَّم الوريد أَي الْوَارِد فِيهِ)، هذا ما ذكره جمهور البصريين في المنع وخالفهم في ذلك الكوفيون(٨٤).

وقد تابع الشيخ محمد بن علي الجرجاني قول الكوفيين في جواز إضافة الصفة إلى موصوفها، وقد اعتمد المذهب الكوفي في جواز إضافة الصفة إلى موصوفها بما ورد من السماع؛ فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، والجانب هو الغربي، ومن كلام العرب قول الشاعر(٨٥):

وقَـــرَّبَ جَانِـــب الغربـــيّ يَـــأْدُو مَـــدَبَّ السَّـــيلِ، واجتنـــب الشِّـــعَارَا

واحتج الكوفيون على جواز إضافة صفة بهذا السماع على ما ذهبوا إليه، في حين قدّر البصريون موصوفا محذوفا من أجل أَنْ تستقيم قاعدة المنع عندهم(٨٦).

وأورد المحدثون في حديثهم عن إضافة الموصوف إلى صفته الخلاف السابق بين البصريين والكوفيين(٨٧).

أمَّا ما قدّمه الشيخ محمد بن علي الجرجاني من جواز إضافة الصفة إلى موصوفها، فهو جائز؛ لأنَّه من باب (خاتم فضة) والفرق هو الاشتقاق، وقد ردّ تأويل البصريين ومن ذهب مذهبهم في نحو: (الصلاة الأولى)؛ لأنَّ المراد الأولى في(الصلاة الأولى) وليس الساعة في تقديرهم؛ لأنَّ الصلاة هي الصفة في المعنى لا الساعة، وكذا في نحو: (مسجد الجامع) الجامع صفة للمسجد في المعنى وليس المكان وهذا في الجميع، بمعنى أنَّ تقديرات البصريين ليست من باب حذف الموصوف؛ لأنَّ الأُولى صفة للصلاة وليست للساعة، وهذا يسري على كل الأمثلة التي قدّمها البصريون من باب حذف الموصوف(٨٨).

الترجيح:

يرجّح الباحث في هذه المسألة ما ذهب إليه الشيخ محمد بن علي الجرجاني والكوفيون من جواز ضافة الصفة إلى الموصوف، ودليل ذلك ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب، ولا حاجة للتكلّف والتأويل وتقدير محذوف. والأَولى هو القول بجواز إضافة الصفة إلى الموصوف، هذا ما أكده الشيخ محمد بن علي الجرجاني في اعتراضه على ما ذهب إليه ابن الحاجب والبصريون، ووصفه لقولهم بأنَّه ضعيف.

المسألة الرابعة: تعريف المضاف في الأعداد:

قال ابن الحاجب: ((وشرطها تجريد المضاف من التّعريف، **وما أجازه الكوفيّون** من **(الثّلاثة الأثواب)** وشبهه من العدد **ضعيف**))[٨٩].

قال محمد بن علي الجرجاني شارحًا ومعترضًا على ما أجازه الكوفيون: ((**وأجاز الكوفيون تعريف المضاف في الأعداد**، نحو: (الثلاثة الأثواب) و(الأربعة الدراهم) و(الخمسة الرجال)، **ووجْهُ ضعْفِهِ ظاهِرٌ**))[٩٠]

دراسة المسألة:

يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه إذا كان معرفة، ولا حاجة إلى دخول الألف واللام على المضاف إلَّا ما أثبته العلماء في الإضافة التي تكون من أجل التخفيف إذ يجوز تعريفها نحو: (الحسن الخلق)، أمَّا تعريف المضاف في الأعداد فقد منعه الفرَّاء ورأى أنَّه لا يجوز تعريف العدد المضاف[٩١]، وعدّ المبرد دخول الألف واللام على المضاف من الأعداد من المحال، قال: ((فإنَّ أردْت التَّعْرِيف قلت: (هَذِه ثَلَاثَة الأثواب) كَمَا تَقول: (هَذَا صَاحب الأثواب)؛ لأنَّ الْمُضَاف إنَّمَا يعرفهُ مَا يُضَاف إِلَيْهِ فيستحيل: (هَذِه الثَّلَاثَة الأثواب) كَمَا يَسْتَحِيل: (هَذَا الصاحب الأثواب) وَهَذَا محَال فِي كل وَجه))[٩٢].

في حين وصف أبو جعفر النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ) الرأي الكوفي في مسألة تعريف العدد المضاف في نحو: (الخمسة الأثواب) بأنَّه **خطأ بيِّن**[٩٣]، لأنَّ المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه.

ورأى أبو علي الفارسي أنَّ ما ذهب إليه الكسائي والكوفيون من جواز تعريف العدد مع تعريفه بالمضاف إليه مخالف لفصحاء العرب؛ واستشهد بقول ذي الرمة[٩٤]:

وَهَـلْ يُرْجِـعُ التسْـليمُ أَوْ يَـدْفَعُ البُكَـا ثَـــلاثُ الأثَـــافي والـــدِيارُ البَلَاقِـــعُ

فقد قال: (ثلاث الأثافي) ولم يستعملها معرفة، وقد أورد شواهد أخرى من كلام فصحاء العرب دليلا على عدم تعريف العدد المضاف[٩٥].

ورأى ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، أنَّ الذي حمل الكوفيين على جواز تعريف العدد المضاف هو تشبيههم له بـ(الحَسَنِ الْوَجْه) فأجازوا ذلك في نحو: (الثلاثة الأثواب)[٩٦]، وذهب الزمخشري إلى وجوب تجريد المضاف من التعريف في الإضافة المعنوية، وبيّن أنَّ ما جوّزه الكوفيون في نحو: (الثلاثة الأثواب) بمعزل عن القياس واستعمال فصحاء العرب، واستشهد يقول الفرزدق[٩٧]:

مَـــا زَالَ مُـــذ عَقَـــدَت يَـــدَاهُ إِزَارَهُ ثَـــلاثُ الأثَـــافِي والـــدِّيارُ البَلَاقِـــعُ

فقد استعمل الفرزدق: (خمسة الأشبار) من غير دخول (ال) التعريف على العدد المضاف، وهذا دليلٌ على أنَّ فصحاء العرب لا يُعَرِّفون المضاف في الأعداد[٩٨].

أمَّا مَن ذهب إلى جواز دخول (ال) التعريف على العدد المضاف فهو أبو القاسم الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ورأى أنَّ استعماله في نحو: (الخمسة الأثواب) **جائز له وجه صحيح**، ووصف ما نقله الكوفيون منه بأنَّه يتوافق مع الذوق، قال: ((فما نقله الكوفيون له وجه صحيحٌ **والنفسُ تنزع إليه** فوجب أَنْ يجوزَ، وهذا **لأنَّ الذوق يقتضي أَنْ يتعرفَ المضاف في مثل ذلك المقام** في الحالِ بالمضافِ ولن يتعرَّف بالمضاف إليه، إلَّا أنَّه يتوقف تعرُّفه على وقت لحاق المضاف بالمضاف إليه والذَّوقُ لا يتوقف))[٩٩].

وتحدّث ابن يعيش عن مسألة الإضافة ورأى أنَّه لا يُضاف إلَّا إلى نكرة؛ لأنَّ المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه، أمَّا ما ذهب إليه الكوفيون في جواز نحو: (الثلاثة الأثواب) فهو بمعزل عن القياس والسماع، فقد ورد السماع عن فصحاء العرب خلاف القول الكوفي، واستشهد بقول ذي الرمة السابق ذكره. ويستدل من ذلك على أنَّ فصحاء العرب لم تعرّف العدد المضاف بـ(ال) وشاهده قول ذي الرمة؛ إذ قال: (ثلاث الأثافي)، فلم يعرّف العدد[١٠٠].

وقد وصف ابن الحاجب في كتاب آخر من كتبه قول الكوفيين في تعريف العدد المضاف بـ(ال) بأنَّه **ضعيف وخارج عن القياس والسماع**[١٠١]، بينما ذهب ابن مالك إلى أنَّ توجيه قول الكوفيين في نحو: (الخمسة الأثواب) بأنَّه على البدل؛ إذ حُذِف البدل، وبقي عمله، وهذا نظير قول الشاعر[١٠٢]:

المَـــالُ ذِي كَـــرم تُنْمَـــي مَحَامِـــدَه مَـــا دَامَ يَبْذِلُـــه فِـــي السِّـــرِ وَالعَلَـــنِ

أي: المال مال ذي كرم، فحُذِفَ البَدَل، وبقي عمله. وعلى هذا جاء توجيه قول الكوفيين[١٠٣].

واشترط أبو الفداء تجريد المضاف من (ال) التعريف؛ لتعريفه بالمضاف إليه، وذهب إلى أنَّ ما ذكره الكوفيون في نحو: (الثلاثة الأثواب) فممنوع عند البصريين؛ وبيّن أنَّ عِلَّة المنع هي حتَّى لا يجتمع تعريفان على اسمٍ واحد؛ لذلك جاء شرطه في تجريد المضاف من (ال) التعريف[١٠٤]، ومنع صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ) تعريف العدد المضاف؛ لأنَّه رأى أنَّ العدد قد يتعرف

بالمضاف إليه أو قد يكتسب منه التخصيص، وما جاء في قول الكوفيين في نحو: (الثلاثة الأثواب) فهو من الخطأ[١٠٥].

ورأى أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أنَّ بعض الكتاب يجيزون تعريف العدد المضاف على البدل في نحو: (الخمسة الأثواب) أي: على تقدير: الخمسة خمسة الأثواب، وقياس المذهب الكوفي على جواز ذلك تشبيهًا بنحو: (الحسن الوجه)، وقد نقل أنَّ تعريف العدد المضاف هو من غير الفصحاء[١٠٦]، وذكر ابن هشام عِلَّة امتناعهم عن تعريف العدد المضاف بـ(ال) في نحو: (الثلاثة الأثواب) حتَّى لا يجتمع تعريفان على الاسم الواحد فيتعرف بالإضافة وبـ(ال) فيجتمع تعريفان، وقد عدّ **هذا شنيعًا**[١٠٧].

وذكر بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) أنَّ ما جاء به الكوفيون في نحو: (الثلاثة الأثواب) **هو خلاف كلام فصحاء العرب**؛ لأنَّ ما نُقل من السماع خلاف قولهم، واستشهد بقول ذي الرمّة المذكور سابقًا، وبيّن حُجَّة المذهب الكوفي في جواز تعريف العدد بالسماع، ثُمَّ ضعف مذهب الكوفيين وردّ حُجَّتهم بأنَّ وصف هذا السماع بأنَّه من غير الفصحاء[١٠٨]، وذهب إلى أنَّ مذهب البصريين قائم على القياس والسماع؛ أمَّا القياس فهو أنَّ الاسم يكتسب التعريف من المضاف إليه ولا حاجة لتعريفه بـ(ال)[١٠٩]، وأمَّا السماع فما ورد عن فصحاء العرب كما في قول الفرزدق وذي الرمة المذكورين سابقا[١١٠].

هذا ما قاس عليه البصريون ومن تابعهم في امتناعهم تعريف العدد المضاف، أو وصفهم لتعريف العدد بـ(المستحيل، أو الضعيف، أو الشنيع، أو الخطأ) كما مر ذكره من خلال ما أوردناه من آراء العلماء في ذلك.

أمَّا ما ذكره العلامة محمد بن علي الجرجاني في اعتراضه على قول الكوفيين فيمكن وصفه بأنَّه كان متابعًا لابن الحاجب؛ لأنَّ ابن الحاجب قد وصف قول الكوفيين بالضعيف، وقد وضح عِلَّة الضعف أو وجه الضعف بما ذكره العلماء وما استشهدوا به من كلام فصحاء العرب[١١١].

الترجيح:

يرجّح الباحث في هذه المسألة ما ذهب إليه العلماء في منع تعريف العدد المضاف؛ لأنَّ المضاف إليه يكتسب التعريف بالإضافة، ولا حاجة لاجتماع تعريفين في الاسم الواحد، يزاد على ذلك ما ذكرناه من سماع العرب كالفرزدق وذي الرمّة في كلامهم من عدم تعريف العدد المضاف.

الخاتمة والنتائج

- تأثر الشيخ جرجاني كثيرًا بالرضي الأسترآباذي فقد جاءت بعض شروحه واعتراضاته موافقة لما شرحه واعترض عليه الرضي الأسترآباذي.
- لم يكن اعتراض الشيخ محمد بن علي الجرجاني على نحوي محدد إنَّما اعترض على أغلب النحاة أي يعترض بصفة عامة، يعترض على ما يراه بأنَّه مخالف للعقل أو الصنعة النحوية أو الاحتجاج العقلي أو المنطق.
- لم يقيّد نفسه بألفاظ الاعتراض إنَّما استخدم أغلبها **(فيه نظر، وليس بشيءٍ، وليس بجيد، وفاسد، ومنقوض)** وغيرها من الألفاظ التي تدل على ذلك.
- إن الشيخ محمد بن علي الجرجاني قد يعدل عن رأيه عند حصول ما يثبت له خلاف ذلك ومن ذلك ما أثبته في كتابه السرائر العربية من عدم إفادة الإضافة اللفظية غير التخفيف ثُمَّ عدل عن ذلك هنا واعترض على من يقول بانحصار فائدتها بالتخفيف.
- استخدم السماع في اعتراضه على الكوفيين في مسألة القول بتعريف المضاف في الأعداد في نحو: (الثلاثة أثواب) فقد استشهد بكلام العرب الفصحاء في بيان ضعف رأي الكوفيين.

توصيات:

- التوصية بدراسة اختيارات الشيخ محمد بن علي الجرجاني النحوية؛ لأن كتبه النحوية صدرت حديثا، إذ لم يسبق دراستها، وفيها مادة علمية كافية للدراسة.
- التوصية بدراسة جهوده في الصرف، إذ تطرق للموضوعات الصرفية في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية
- التوصية بدراسة آرائه النحوية التي انفرد بها؛ لأنها غير مدروسة؛ لأن كتبه صدرت حديثا.

الهوامش:

(١) ينظر: (أعيان الشيعة) لحسن الأمين: ٤٢٥/٩، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٤٦/١١، وطبقات أعلام الشيعة القرن الثامن (الحقائق الراهنة في المائة الثامنة للعلامة آغا بزرك الطهراني: ١٩٤/٥.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين: ٤٦/١١.

(٣) ينظر: المرجع نفسه: ٤٦/١١.

(٤) ينظر: أعيان الشيعة: ٤٢٥/٩، ومعجم المؤلفين: ٤٦/١١، وطبقات أعلام الشيعة القرن الثامن (الحقائق الراهنة في المائة الثامنة): ١٩٤/٥، والذريعة إلى تصانيف الشيعة

(٥) ينظر: أعيان الشيعة: ٤٢٥/٩، ومعجم المؤلفين: ٤٦/١١.

(٦) ينظر: أعيان الشيعة لمحسن الأمين: ٤٢٥/٩، ومعجم المؤلفين: ٤٦/١١، وطبقات أعلام الشيعة القرن الثامن (الحقائق الراهنة في المائة الثامنة): ١٩٤/٥، والذريعة إلى تصانيف الشيعة لآغا بزرك: ٦٣/١.

(٧) ينظر: أعيان الشيعة، لحسن الأمين: ٤٢٥/٩، ومعجم المؤلفين: ٤٦/١١، وطبقات أعلام الشيعة القرن الثامن (الحقائق الراهنة في المائة الثامنة): ١٩٤/٥.

(٨) ينظر: أعيان الشيعة: ٤٢٦/٥.

(٩) ينظر: اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية لجمال الدين المقداد بن عبد الله: ص: ط.

(١٠) ينظر قول جمال الدين مقداد بن عبد الله في اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية لجمال الدين مقداد بن عبد الله: ص: ط

(١١) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٢٥/١.

(١٢) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣/١.

(١٣) المصدر نفسه: ٦٦٥/٢.

(١٤) المصدر نفسه: ٣٤/١.

(١٥) ينظر: المصدر نفسه: ١ ، ٤٤.

(١٦) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٩٦/١.

(١٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٩/١ ـ ٢٢٠.

(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥٧/٢.

(١٩) الكافية في علم النحو:

(٢٠) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ١٨٣/١.

(٢١) ينظر: المصدر نفسه: ٨٧٠/٢.

(٢٢) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ١٨٤/١.

(٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٩٣٤/٢.

(٢٤) ينظر: المصدر نفسه: ٩٦٩/٢.

(٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ٨٩٠/٢.

(٢٦) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية ٩٦٩/٢، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٢٨/٤.

(٢٧) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٩٧٠/٢، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٣٠/٤.

(٢٨) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٩٧٣/٢، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٣٢/٤.

(٢٩) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٦٩٢/٢.

(٣٠) ينظر: المصدر نفسه: ٧١٠/٢.

(٣١) ينظر: المصدر نفسه: ٧١٩/٢.

(٣٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٨٧/٢.

(٣٣) الكافية في علم النحو: ٢٤.

(٣٤) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٥٣/١.

(٣٥) المصدر نفسه: ٣٥٣/١.

(٣٦) المصدر نفسه: ٣٥٤/١.

(٣٧) الإضافة اللفظية: هي إحدى نوعي الإضافة حيث يكون المضاف اسما مشتقا (اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، أو صفة مشبهة) مضاف إلى معموله، ينظر: أوضح المسالك: أوضح المسالك: ٧٣/٣.

(٣٨) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٥٤/١.

(٣٩) الكتاب: ٤١٩/١.

(٤٠) ديوان المتلمّس الضبعي: ٩٥.

(٤١) الكتاب: ١٣٨/١.

(٤٢) ينظر: المقتضب: ١٣٦/٤.

(٤٣) ينظر: الأصول في النحو: ٥/٢.

(٤٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٦٧-٢٦٩.

(٤٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٣٠/٢-٣٣٦.

(٤٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١١٣.

(٤٧) الإسناد: هنا بمعنى الضمّ والتركيب الإضافي وليس بمعنى الإسناد المعروف.

(٤٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢١/٣-٢٢٦.

(٤٩) همع الهوامع: ٥٠٠/٢.

(٥٠) ينظر: النحو الوافي: ١/٣ ـ ٣٠.

(٥١) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٥٤/١-٣٥٥.

(٥٢) الكافية في علم النحو: ٢٨.

(٥٣) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٦٤/١.

(٥٤) المصدر نفسه: ٣٦٤/١.

(٥٥) المصدر نفسه: ١ / ٣٦٤.

(٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٤/١-٣٦٥.

(٥٧) اللامات، للزجاجي: ٥١.

(٥٨) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ١١٤- ١١٥.

(٥٩) ينظر: المرتجل في شرح ابيات الجمل: ٣٢٢.

(٦٠) شرح المفصل: ١٢٧/٢.

(٦١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢١٥/٢.

(٦٢) ينظر شرح الكافية لابن جماعة: ١٧٧.
(٦٣) ينظر: أوضح المسالك: ٧٨/٣.
(٦٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤٦/٣.
(٦٥) ينظر: النحو الوافي: ٣١/٣، والموجز في قواعد العربية، لسعيد الأفغاني: ٣٤٢، ومعاني النحو: ١٣١/٣.
(٦٦) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٦٥/١-٣٦٦.
(٦٧) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية: ١٠/٢.
(٦٨) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: ١٦٣/١.
(٦٩) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية: ١٠/٢.
(٧٠) الكافية في علم النحو: ٢٨.
(٧١) النحو الوافي:٥٣/٣.
(٧٢) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٦٨/١-٣٦٩.
(٧٣) المصدر نفسه: ٣٦٩/١.
(٧٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٩/١-٣٧٠.
(٧٥) ينظر: الأصول في النحو: ٨/٢.
(٧٦) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٧١-٢٧٢.
(٧٧) شرح المقدّمة المحسبة: ٣٣٥/٢-٣٣٦.
(٧٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٢٢-١٢٣.
(٧٩) البديع في علم العربية: ٢٩٠/١.
(٨٠) ينظر: شرح المفصل: ١٦٨/٢.
(٨١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٠/٣.
(٨٢) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢١٧/١.
(٨٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٠٦/٤.
(٨٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٦/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩١/١، وشرح المفصل: ١٦٥/٢، وسرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية: ١٥/٢، والمباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ١: ٣٦٩، وارتشاف الضرب: ١٨٠٦/٤
(٨٥) ديوان الراعي النميري: ١٤٧.
(٨٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٥٦/٢، و شرح ابن عقيل: ٤٩/٣.
(٨٧) ينظر: النحو الوافي: ٤٠/٣-٤٢، ومعاني النحو: ١٢٣/٣.
(٨٨) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٧٠/١.
(٨٩) الكافية في علم النحو: ٢٨.
(٩٠) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٦٢/١.
(٩١) ينظر: معاني القران للفراء: ٣٣/٢.

(٩٢) المقتضب: ١٧٥/٢.
(٩٣) ينظر: عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس: ١٧٠.
(٩٤) ديوان ذي الرمة: ٣٣٢.
(٩٥) ينظر: التكملة: ٢٧٧.
(٩٦) ينظر: المخصص، لابن سيده: ٢١٠/٥.
(٩٧) ديوان الفرزدق: ٣٠٥/١.
(٩٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١١٤.
(٩٩) شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم التخمير: ٦٠/٣.
(١٠٠) ينظر: شرح المفصل: ١٣٠/٢.
(١٠١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢١/١، والكافية في علم النحو: ٢٨.
(١٠٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٢/٣.
(١٠٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٢/٣.
(١٠٤) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١١٤/٢-١١٥.
(١٠٥) ينظر: الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي: ٣٧/١-٣٨.
(١٠٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٦٣/٢.
(١٠٧) ينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ١٣٢٢/٢.
(١٠٨) ينظر: التكملة: ٢٧٧، والمفصل في صنعة الإعراب: ١١٤، وشرح المفصل: ١٣٠/٢، وأمالي ابن الحاجب: ٢١/١، والكافية في علم النحو:٢٨، والمباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٦٢/١
(١٠٩) ينظر: المقتضب: ١٧٥/٢، والتكملة: ٢٧٧، والمفصل في صنعة الإعراب: ١١٤
(١١٠) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٦٢/١
(١١١) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٣٦٢/١، وسرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية: ٨/٢.

المصادر والمراجع:

-القران الكريم
-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح، رجب عثمان محمد راجعه رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
-الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي(ت٣١٦هـ)، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة لبنان ـ بيروت.
-أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تح، حسن الأمين، دار المعارف للمطبوعات بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

–أمالي ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر بن ونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي(ت٦٤٦هـ)، تح، فخر سليمان صالح قدارة، دار عمار الأردن، دار الجيل–بيروت عام النشر: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩.

–الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو بركات كمال الدين الأنباري(٥٧٧هـ)، الناشر المكتبة العصرية، ط: ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

–أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تح يوسف الشيخ هشام البقاعي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

–الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تح، حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب جامعة الرياض، ط: ١، ١٣٨٩هـ– ١٩٦٩م.

–البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات مبارك محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الاثير(ت٦٠٦هـ)، تح، فتحي أحمد علي الدين، الناشر جامعة ام القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٠هـ.

–التكملة (تكملة لكتاب الإيضاح العضدي) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تح، كاظم بحر المرجان، دار الكتب بيروت، ط: ٢، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

–حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تح، جابر بن عبد الله سريع السريع، رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة إشراف الدكتور إبراهيم بن صالح العوفي العام الجامعي ١٤٣٩ــ ١٤٤٠هـ.

–ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

–ديوان المتلمّس الضبعي، المتلمّس بن عبد العزى، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تح، حسين كامل الصيرفي، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

–ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، جرير بن عطية بن حذيفة (ت ١١٤هـ)، تح، نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط: ٣.

–ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، تح، كارليل هنري هيس ماكتي، كلية كمبريج، ١٣٣٧هـ ١٩١٩م.

–ديوان راعي النميري، عبيد بن حُصين (ت ٩٦هـ أو ٩٧هـ)، تح، راينهرت فايرت، بيروت، ١٤٠١هـ ١٩٨٠م.

–روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات، العلامة المتشيع محمد باقر الموسوي، الدار الإسلامية بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م.

–سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، محمد بن علي الجرجاني كان حيا(٧٣٠هـ)، تح، مصطفى محمود أبو سعود، الناشر: المكتبة الخيرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١ ، ١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م.

–شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيدة جودة السحار وشركاه، ط: ٢٠، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

–شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨هـ) تح، علي محمد فاخر وآخرين، الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط: ١، ١٤٢٨هـ.

–شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) تح يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس بنغازي، ط: ٢، ١٩٩٦م.

–شرح المفصل في صنعة الاعراب للزمخشري الموسوم بالتخمير، صدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، تح، عبد الرحمن العثيمين، الناشر دار الغرب الاسلامي لبنان بيروت، ط: ١، ١٩٩٠م.

–شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الاسدي الموصلي المعروف بابن يعيش بابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، تح، إميل بديع يعقوب، الناشر دار الكتب العلمية العربية بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

–شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي (ت٤٦٩هـ)، تح، خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية _ الكويت، ط: ١، ١٩٧٧م.

–شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين بن جماعة(ت٧٣٣هـ)، تح، محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع.

–طبقات أعلام الشيعة القرن الثامن الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، آغا بزرك الطهراني، دار احياء التراث العربي.

–عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحوي(ت٣٣٨هـ)، تح، بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم– الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط: ١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

–الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، (ت٦٤٦هـ)، تح، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: ١، ٢٠١٠م.

–الكتاب، سيبويه أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨هـ

–الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، تح، رياض بن حسن الخوام، الناشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان ٢٠٠٠م.

–اللامات، عبد الرحمن بن اسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تح، مازن مبارك، دار الفكر – دمشق، ط: ٢ / ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

–اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، جمال الدين مقداد عبد الله الأسد السيور الحلي (ت٨٢٦هـ)، تح، السيد محمد علي القاضي الطبطبائي، تبريز إيران، ١٣٩٦هـ.
–المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية، محمد بن علي الجرجاني كان حيا(٧٣٠هـ)، تح، مصطفى محمود أبو سعود، الناشر: المكتبة الخيرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١ ، ١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م.
–المخصص، أبو الحسن علي بن سماعيل بن سيدة المرسي(ت٤٥٨هـ)، تح، خليل إبراهيم حقال، دار احياء التراث العربي – بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.
–المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تح، علي حيدر، طبعة دمشق، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
–معاني القران، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(ت٢٠٧هـ)، تح، أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشبلي، دار المصرية للتأليف والترجمة _ مصر، ط: ١
–معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع– الأردن، ط: ١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
–معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق، د.ت.
–المفصل في صنعة الاعراب، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جارالله(ت٥٣٨هـ) تح، علي بن ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.
–المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور (بشرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ)، تح، أ.د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة–جمهورية مصر العربية، ط: ١، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
–المقتضب، أبو العباس المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي(ت٢١٠هـ)، تح محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت
–الموجز في قواعد العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني(١٩٩٧م)، دار الفكر بيروت– لبنان، ط: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
–النحو الوافي، عباس حسن(١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط: ١٥.
–همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

Sources and References:

–The Holy Quran
–Sipping the Beat from Lisan al-Arab, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Rajab Uthman Muhammad, reviewed by Ramadan Abdul Tawab, publisher: Al-Khanji Library in Cairo, 1st edition, 1418 AH 1998 AD.

−The Principles of Grammar, Ibn al-Sarraj Abu Bakr, Muhammad bin al-Sirri bin Sahl al-Nahwi (d. 316 AH), edited by Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut.
−Aayan al-Shi'a, Sayyid Muhsin al-Amin, edited by Hassan al-Amin, Dar al-Ma'arif for Publications, Beirut, 1403 AH 1983 AD.
−Amali Ibn al-Hajib, Othman bin Abi Bakr bin Wanas, Abu Amr Jamal al-Din Ibn al-Hajib al-Kurdi al-Maliki (d. 646 AH), edited by Fakhr Sulayman Salih Qadara, Dar Ammar al-Urdun, Dar al-Jeel-Beirut, year of publication: 1409 AH - 1989.
−Al-Insaf fi Masail al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basri and al-Kufi, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ubayd Allah al-Ansari, Abu Barakat Kamal al-Din al-Anbari (577 AH), publisher: Al-Maktaba al-Asriya, 1st ed., 1424 AH 2003 AD.
−Awda al-Masalik ila Alfiyyah Ibn Malik, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by Yusuf al-Sheikh Hisham al-Baqaei, publisher: Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.
−Al-Idah al-Adhdi, Abu Ali al-Hasan bin Ahmad bin Abdul Ghaffar al-Nahwi (d. 377 AH), edited by Hassan Shadhli Farhoud, College of Arts, University of Riyadh, 1st ed., 1389 AH - 1969 AD.
−Al-Badi' in the science of Arabic, Majd al-Din Abu al-Sa'adat Mubarak Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Karim al-Shaibani al-Jazari, Ibn al-Athir (d. 606 AH), edited by Fathi Ahmad Ali al-Din, publisher Umm al-Qura University, Mecca, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH.
−Al-Takmilah (supplement to the book Al-Idah al-Adhdi) Abu Ali al-Hasan bin Ahmad bin Abdul Ghaffar al-Nahwi (d. 377 AH), edited by Kazim Bahr al-Marjan, Dar al-Kutub Beirut, 2nd edition, 1419 AH 1999 AD.
−Two marginal notes from Ibn Hisham's marginal notes on Ibn Malik's Alfiyyah, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by Jabir bin Abdullah Saree' al-Saree', PhD thesis, Faculty of Arabic Language, Islamic University in Medina, supervised by Dr. Ibrahim bin Saleh al-Awfi, academic year 1439-1440 AH.
−Diwan al-Farazdaq, Beirut House for Printing and Publishing - Beirut, 1404 AH 1984 AD.
−Diwan Al-Mutalammis Al-Dab'i, Al-Mutalammis bin Abdul-Uzza, the narration of Al-Athram and Abu Ubaidah on the authority of Al-Asma'i, edited by Hussein Kamel Al-Sayrafi, 1390 AH, 1970 AD.
−Diwan Jarir with the commentary of Muhammad bin Habib, Jarir bin Atiyah bin Hudhayfah (d. 114 AH), edited by Nu'man Muhammad Amin Taha, Dar Al-Ma'arif, 3rd edition.
−Diwan Dhi Al-Rummah, Ghailan bin Uqbah Al-Adawi, edited by Carlyle Henry Hess McTee, Cambridge College, 1337 AH 1919 AD.
−Diwan Ra'i Al-Numairi, Ubaid bin Husayn (d. 96 AH or 97 AH), edited by Reinhardt Weyrth, Beirut, 1401 AH 1980 AD.
−Rawdat Al-Jinan fi Ahwal Al-Ulama wa Al-Sadat, the Shiite scholar Muhammad Baqir Al-Musawi, Dar Al-Islamiyyah Beirut, 1st edition, 1411 AH 1991 AD.
−Secrets of Arabic in Explaining Al-Wafiya Al-Hajibiya, Muhammad bin Ali Al-Jurjani was alive (730 AH), edited by Mustafa Mahmoud Abu Saud, publisher: Al-

Maktaba Al-Khairiya for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, 1445 AH 2024 AD.

–Explanation of Ibn Aqil on Alfiyyah Ibn Malik, Ibn Aqil Abdullah bin Abdul Rahman Al-Aqili Al-Hamadani Al-Masry (769 AH), edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, publisher Dar Al-Turath - Cairo, Dar Misr for Printing, Sa'idah Joda Al-Sahhar and Partners, 20th edition, 1400 AH 1980 AD.

–Explanation of Al-Tashil called (Preamble of the Rules with Explanation of Tashil Al-Fawa'id), Muhammad bin Yusuf bin Ahmad, Muhibb Al-Din Al-Hilli then Al-Masry known as Nazir Al-Jaysh (d. 778 AH), edited by Ali Muhammad Fakher and others, publisher Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation Cairo - Arab Republic of Egypt, 1st edition, 1428 AH.

–Al-Radhi's explanation of Al-Kafiya, Radhi Al-Din Muhammad bin Al-Hasan Al-Istrabadhi (d. 688 AH), edited by Youssef Hassan Omar, 3rd edition, 1996 AD.

–Al-Zamakhshari's explanation of Al-Mufassal fi San'at Al-I'rab, entitled Al-Takhmir, Sadr Al-Afadil Al-Qasim bin Al-Hussein Al-Khwarizmi (d. 617 AH), edited by Abdul Rahman Al-Uthaymeen, publisher Dar Al-Gharb Al-Islami, Lebanon, Beirut, 1st edition, 1990 AD.

–Al-Zamakhshari's explanation of Al-Mufassal, Ya'eesh bin Ali bin Ya'eesh bin Abi Al-Saraya Muhammad bin Ali Abu Al-Baqa Muwaffaq Al-Din Al-Asadi Al-Mawsili, known as Ibn Ya'eesh bin Ibn Al-Sanea (d. 643 AH), edited by Emile Badi' Ya'qub, publisher Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah Al-Arabiyyah, Beirut, 1st edition, 1422 AH 2001 AD.

–Al-Muqaddimah Al-Muhsaba explanation, Tahir bin Ahmed bin Babshad Al-Nahwi (d. 469 AH), edited by Khaled Abdul Karim, Al-Asriya Press - Kuwait, 1st edition, 1977 AD.

–Explanation of Ibn al-Hajib's Kafiya, by Badr al-Din Ibn Jama'ah (d. 733 AH), edited by Muhammad Muhammad Dawud, Dar al-Manar for Publishing and Distribution.

–Classes of Shiite scholars, the eighth century, current facts in the eighth century, Agha Bozorg al-Tehrani, Dar Ihya al-Turath al-Arabi.

–The main book, Abu Jaafar al-Nahhas Ahmad bin Muhammad bin Ismail bin Yunus al-Muradi al-Nahwi (d. 338 AH), edited by Bassam Abdul Wahhab al-Jabi, Dar Ibn Hazm - al-Jifan and al-Jabi for Printing and Publishing, 1st edition, 1425 AH 2004 AD.

–Al-Kafiya in the science of grammar, Ibn al-Hajib, Jamal al-Din bin Uthman bin Abi Bakr al-Masri al-Isnawi al-Maliki, (d. 646 AH), edited by Salih Abdul Azim al-Shaer, Maktabat al-Adab, Cairo, 1st edition, 2010 AD.

–The Book, Sibawayh Abu Bishr, Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), edited by Abdul Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH

–The Book on the Arts of Grammar and Morphology, Abu Al-Fida Imad Al-Din Ismail bin Ali bin Mahmoud bin Muhammad bin Omar bin Shahnshah bin Ayyub Al-Malik Al-Muayyad, the owner of Hama (d. 732 AH), edited by Riyad bin Hassan Al-Khawam, publisher Al-Maktaba Al-Asriya for Printing and Publishing, Beirut-Lebanon 2000 AD.

−Al-Lamaat, Abdul Rahman bin Ishaq Al-Baghdadi Al-Nahwandi Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim (d. 337 AH), edited by Mazen Mubarak, Dar Al-Fikr - Damascus, 2nd edition / 1405 AH 1985 AD.

−The Divine Flashes in Theological Discussions, Jamal Al-Din Muqdad Abdullah Al-Assad Al-Siyur Al-Hilli (d. 826 AH), edited by Sayyid Muhammad Ali Al-Qadi Al-Tabatabai, Tabriz, Iran, 1396 AH.

−Arabic Investigations in Explaining Al-Kafiya Al-Hajibiya, Muhammad bin Ali Al-Jurjani was alive (730 AH), edited by Mustafa Mahmoud Abu Saud, publisher: Al-Maktaba Al-Khairiya for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, 1445 AH 2024 AD.

−Al-Mukhtas, Abu Al-Hassan Ali bin Ismail bin Sayyida Al-Mursi (d. 458 AH), edited by Khalil Ibrahim Haqqal, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, 1st edition, 1417 AH 1996 AD.

−Al-Murtajall fi Sharh Al-Jumal, Abu Muhammad Abdullah bin Ahmad bin Ahmad bin Ahmad Al-Khashab (d. 567 AH), edited by Ali Haidar, Damascus edition, 1392 AH 1972 AD.

−The Meanings of the Qur'an, Abu Zakariya Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur al-Daylami al-Farra' (d. 207 AH), edited by Ahmad Yusuf al-Najati and Muhammad Ali al-Najjar, and Abd al-Fattah Ismail al-Shabli, Dar al-Masriya for Authorship and Translation - Egypt, 1st ed.

−The Meanings of Grammar, Fadhel Saleh al-Samarra'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution - Jordan, 1st ed., 1420 AH 2000 AD.

−Dictionary of Authors, Biographies of Authors of Arabic Books, Omar Reda Kahala, al-Tarqi Press, Damascus, no date.

−Al-Mufassal fi San'at al-I'rab, al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmad al-Zamakhshari Jarallah (d. 538 AH), edited by Ali bin Malham, Maktabat al-Hilal, Beirut, 1st ed., 1993 AD.

−The grammatical objectives in explaining the evidence of the famous explanations of the Alfiya (Explanation of the Great Evidences), Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa al-Aini (855 AH), edited by Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher, Prof. Dr. Ahmed Muhammad Tawfiq al-Sudani, Dr. Abdul Aziz Muhammad Fakher, Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1st edition, 1431 AH 2010 AD.

−Al-Muqtabas, Abu al-Abbas al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid bin Abdul Akbar al-Thamali al-Azdi (d. 210 AH), edited by Muhammad Abdul Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut

−A Brief Summary of the Rules of Arabic, Saeed bin Muhammad bin Ahmed al-Afghani (1997 AD), Dar al-Fikr Beirut - Lebanon, 1st edition, 1424 AH 2003 AD.

−Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan (1398 AH), Dar Al-Maaref, 15th edition.

−Huma Al-Hawami' in explaining Jami' Al-Jawami', Abd Al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Abd Al-Hamid Handawi, Al-Tawfiqiya Library - Egypt.